

الحكم المحلي.. من قانون القوة إلى قوة القانون

واختتمت حديثها بالقول : ان الحكم المحلي سيطر وهج العلم من خلال اعطاء المحافظات الصلاحية في تدعيم القطاع الخاص والحكومي وتوجيه التعليم الفني بحسب حاجة سوق العمل ووفق التخصصات المطلوبة.. لقد تحقق فعلاً شعار «احكم معنا نفذ معنا وخطط معنا».

تحسين حياة المواطنين

○ الأكاديمي علي سعيد حيث - المختص بعلوم البحار - عضو المجلس المحلي بمديرية البريقة محافظة عدن قال : ان الانتقال الى الحكم المحلي الواسع الصلاحيات سيساعد الى حد كبير عملية التنمية وتحسين حياة المواطنين والحد من معاناتهم في متابعة أمورهم في المركز وستكون صلاحيات تدموية واجتماعية واستثمارية وثقافية واسعة للمواطنين وستخلق روح المنافسة نحو تطوير المحافظات فضلاً عن اعطاء المواطنين الاحقية في اتخاذ القرارات بأنشطة التنمية وينبغي ان تشمل المشاركة المجموعات المهمشة الفقيرة الى جانب مشاركة المحافظة ومواطنيها وانحصار الحكم المحلي في إعداد الخطط والاستراتيجيات المحددة لتعزيز المشاركة الشعبية كما تمثل مجالس الحكم المحلي مشاركة محلية حقيقية لتعزيز الاعتماد على الذات وتحقيق استمرار المشروعات المحلية دون تكلؤ في المدى القريب والبعيد وحتى يتسنى تمكين النساء والرجال وتحسين الاصول التي بحوزتهم وتطوير مهاراتهم وقدراتهم على تحسين احوالهم وشرائهم في تحديد احتياجاتهم وتخطيط وتنفيذ المشروعات الرامية الى تسهيل عملية انعاش مجتمعاتهم.

أساس للتنمية

○ أما الأكاديمي الاقتصادي عمر سالم : فقد اثنى على مبادرة الرئيس والتعددية الدستورية والحكم المحلي فقال : ان الحكم المحلي سيؤدي الى تعزيز الحافز على العمل والإنتاج وزيادة الاستثمار المحلي والعربي والدولي في بلادنا كما سيزيد من حركة الموارد بين الأنشطة المختلفة بحيث توجه الموارد بما يتناسب وحاجات الناس والإسراع بمعدل نمو الناتج المحلي وتحقيق مزيد من العدالة في توزيع الدخل والعدالة الضريبية وتعزيز ماسمي بالديمقراطية المالية في تحصيل الضرائب واعادة انفاقها وفقاً لأولويات وطنية الى تطوير ضريبة الاستهلاك والعمل على حصر كافة الأنشطة واخضاعها للضرائب الى جانب جذب الاستثمارات وتصحيح الأوضاع التشريعية لتتواءم مع الانتقال الى الحكم المحلي بحيث تزال كل النصوص القانونية المعرقله للاستثمار والتنمية.

واختتم حديثه بالقول: الحكم المحلي هو اساس التنمية في البلاد وعلى الجميع تسخير كل الطاقات باتجاه مزيد من التنافس بين المحافظات بهدف التطوير والازدهار والتنمية الاجتماعية.

المحلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية وفقاً لقانون الحكم المحلي فسيما تعطي السلطات السيادية كالأجنبية والدفاع والامن والسلطة المركزية وستتمكن المحافظات من تنفيذ مشاريعها المحلية بالاعتماد على نفسها باستثناء المشاريع الاستراتيجية للسلطة المركزية ان الحكم المحلي حتماً سيقتضي على تنازع او تضارب القوانين وهذا معناه ان يعاد النظر في النصوص القانونية المكررة في القوانين وهي تنظم علاقات اجتماعية واحدة مما يستدعي الأمر قانون اصلاح تشريعي يتواءم مع الانتقال الى الحكم المحلي الواسع الصلاحيات الذي من خلاله تتبلور الشفافية وتنتعش التنمية وتتعزيز قوة القانون بدلاً عن قانون القوة.

○ أما الأكاديمي محمد سالم فقد قال : ان الانتقال الى نظام الحكم المحلي في المحافظات والمديريات بما في ذلك انتخاب المحافظين ومديري عموم المديريات وبما يضمن صلاحيات وامكانات كافية لهيئات الحكم المحلي تمكنها من احداث ما هو منسود من نهوض اقتصادي واجتماعي اداري للسكان في جميع أنحاء الجمهورية وتفرغ الوزارات المركزية لمهام التخطيط الوطني والإشراف والرقابة دون التدخل في أعمال الحكم المحلي في المحافظات والمديريات.

توسيع الصلاحيات

○ ومضى يقول من محاسن الحكم المحلي الواسع الصلاحيات وفق مبادرة فخامة الاخ الرئيس هو انه ستعطي للمحافظات سلطات مطلقة في التخطيط للمشاريع وتنفيذها وحسب حاجتها وكذا في الاستفادة من مواردها في عملية التنمية الاجتماعية والبشرية.. فضلاً عن ان الحكم المحلي روح التنافس بين المحافظات والوحدات الادارية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المرأة والحكم المحلي

○ الأكاديمية حكمة علان - استاذة في كلية العلوم الادارية بجامعة عدن قالت : ان مبادرة فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح حول الحكم المحلي تعدد في نظري من أبرز الأحداث الديمقراطية على صعيد تعزيز التجربة الديمقراطية الشعبية واطلاق روح المبادرة للجماهير.. واستخدام الأمل لطاقتها وتنميتها.. مضيئة : ان المبادرة ومن خلال التركيز على الحكم المحلي ستوسع من دائرة مشاركة المرأة وادماجها في المجتمع واطلاق طاقتها سواء بالنسبة للمرأة العاملة او الريفية او الساحلية والعاملة في كل المجالات وحتى ربات البيوت في المشاركة السياسية خاصة وان برنامج الاخ الرئيس علي عبدالله صالح قد حدد نسبة ١٥٪ من مقاعد مجلس النواب للمرأة وهذا حدث ومنجز ديمقراطي كبير لصالح المرأة..

○ ان الحكم المحلي الواسع الصلاحيات الذي اطلقتها مبادرة الاخ الرئيس هو منجز كبير على صعيد تجذير التجربة الديمقراطية في بلادنا التي من خلالها ستغير ملامح المجتمعات المحلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً..

عدن - احمد عقري

سات المجتمع المدني قال : ان الحكم المحلي الذي ورد في مبادرة الرئيس هو والذي من خلاله ستسير عجلة التنمية الى الامام وتضع حداً للمركزية الشديدة باتجاه تسهيل امور المواطنين في المحافظات ببساطة ويسر وشفافية فضلاً عن تنمية المجتمعات في مجال التنمية البشرية والتنمية الثقافية والاجتماعية واعطاء مساحة واسعة للحرية والبرونة للمحافظات باتجاه تنفيذ المشاريع المحلية دون أي تعقيدات او صعوبات مالية.

كما سيساعد الحكم المحلي على اطلاق ارادة الجماهير نحو المساهمة والمشاركة في تنفيذ القرارات المتعلقة بالمحافظات وخطتها الاقتصادية والاجتماعية الى جانب تفجير طاقات المواطنين الثقافية والابداعية الى جانب الاستخدام الأمثل للموارد المالية في

وفي هذا الشأن أكد الدكتور احمد صالح منصر - الامين العام لجامعة عدن ان مبادرة فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح وأهمها اللامركزية والحكم المحلي الواسع الصلاحيات حتماً ستؤدي الى توسيع صلاحيات المجالس المحلية في المحافظات والمديريات في إطار حكم يرتكز على ارادة الناخب وتوسيع مشاركة المرأة بنسبة ١٥٪ في مختلف نواحي الحياة السياسية.. ودعا الى التمسك وتعزيز الممارسة الديمقراطية بشكل حضاري.

مكسب عظيم

○ أما الأكاديمي عصام وادي - المختص بشؤون الاتحادات والجمعيات



تضارب قانوني

○ الأكاديمي القانوني وليد سعيد عباد قال: ان الحكم المحلي الواسع الصلاحيات هو اساس نجاح التجربة الديمقراطية واطلاق مبادرة الجماهير والمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن تمكين المحافظة من تحمل مسؤوليتها في كل مايتعلق بشؤون المواطنين..

